الآثار الاقتصادية لتطبيق نظم الجودة العالمية على تعزيز نفاذ الصادرات الزراعية المصرية وتقليل معدلات الرفض التصديري

حسن حسني حنفي مصطفى, شعبان عبدالجيد عبدالمؤمن, مصطفي محمد المهدي نجم*

قسم الاقتصاد الزراعى, كلية الزراعة, جامعة الازهر, القاهرة, مصر.

* البريد الإلكتروني للباحث الرئيسي: negm.n2060@gmail.com

الملخص العربي:

يهدف هذا البحث إلى دراسة وتحليل الأسباب الرئيسية وراء رفض الرسائل التصديرية الزراعية المصرية، من خلال تحليل ميداني لآراء عينة من المصدرين العاملين في قطاع الصادرات الزراعية عام (2022، 2023)، وقد تم تصميم استمارة استبيان لجمع البيانات، وتصنيف المشكلات إلى أربع فئات رئيسية: مشكلات إنتاجية، مشكلات تسويقية، مشكلات تمويلية، ومشكلات متعلقة بتطبيق معايير الجودة . وقد كشفت نتائج الدراسة أن أهم المشكلات الإنتاجية تمثلت في تذبذب الإنتاج المحلي وعدم ملاءمة الأصناف المصدّرة لذوق المستهلك الخارجي، بينما كانت أبرز المشكلات التسويقية هي ارتفاع تكاليف النقل وعدم توفر محطات الفرز والتعبئة الكافية. كما أظهرت الدراسة وجود فجوة تمويلية كبيرة تمثلت في غياب بنوك متخصصة لتمويل الصادرات الزراعية، إضافة إلى ضعف تطبيق معايير الجودة بسبب غياب العمالة المدربة وارتفاع تكلفة الحصول على الشهادات المعتمدة. وأوصى البحث بضرورة إنشاء مراكز تدريبية لتأهيل العمالة الزراعية، وإنشاء مكاتب لتسجيل الجودة تتبع وزارة الزراعة، وتقديم دعم تصديري مشروط بجودة المنتج وليس كميته. كما شدد على أهمية توفير الضمانات المالية للمصدرين، وتحسين نظم المعلومات الخاصة بأذواق المستهلكين الخارجيين.

الكلمات الاسترشادية: نظم الجودة, الصادرات الزراعية, الرفض التصديري.

مقدمة البحث

يُعد القطاع الزراعي أحد أهم ركائز الاقتصاد المصري، ليس فقط لمساهمته بنحو 14.5% من الناتج المحلي الإجمالي، وتوفيره فرص عمل لحوالي 28% من القوى العاملة، بل لما يمثله من أهمية استراتيجية في تأمين الغذاء وزيادة الدخل القومي. وفي ظل تزايد الطلب العالمي على المنتجات الزراعية عالية الجودة، تبنّت الدولة المصرية عددًا من المشروعات القومية الكبرى لتعزيز قدرات هذا القطاع، وتقليل الفجوة الغذائية من جانب، وزيادة الفائض القابل للتصدير من جانب آخر.

ورغم بلوغ قيمة الصادرات الزراعية نحو 8.8 مليار دولار عام 2023، مقارنة بواردات زراعية بلغت 53.8 مليار دولار عام 2022، إلا أن القطاع لا يزال يواجه تحديات مؤثرة على كفاءة الأداء التصديري، أبرزها تزايد رفض الشحنات التصديرية في بعض الأسواق نتيجة عدم الالتزام الكامل بمعايير الجودة والاشتراطات البيئية. وهو ما يؤثر سلبًا على استقرار حجم وقيمة الصادرات. ومع تصاعد المنافسة الدولية، أصبحت نظم الجودة العالمية مدخلًا رئيسًا لضمان النفاذ إلى الأسواق الخارجية. إلا أن تطبيق هذه النظم يواجه معوقات متعددة تم رصدها من خلال دراسة ميدانية شملت عددًا من شركات التصدير الزراعي في مصر، أبرزها ارتفاع تكاليف الحصول على شهادات الجودة، وضعف التأهيل الفني واللوجستي، ومحدودية الدعم التصديري المرتبط بالامتثال للمعايير الدولية. ومن هذا المنطلق، يهدف هذا البحث إلى تحليل الآثار الاقتصادية لتطبيق نظم الجودة العالمية على تنمية الصادرات الزراعية المصرية، من خلال التعرف على واقع الجودة في سلسلة القيمة الزراعية، وتحديد العقبات التي تواجه المصدرين، واستعراض الإجراءات والسياسات المقترحة لتعزيز تنافسية المنتج الزراعي المصري في الأسواق العالمية.

مشكلة البحث:

رغم ما حققته مصر من نمو في حجم الصادرات الزراعية خلال السنوات الأخيرة، إلا أن عدم الالتزام الكامل بنظم الجودة العالمية أدى إلى تكرار رفض بعض الشحنات الزراعية المصرية في العديد من الأسواق الخارجية، خاصة الأوروبية والعربية، وهو ما يعكس فجوة واضحة بين متطلبات الجودة العالمية وبين قدرة المنتج الزراعي المصري على الامتثال لها. هذا الوضع يثير تساؤلات جوهرية حول مدى تأثير تطبيق نظم الجودة على الأداء التصديري الزراعي في مصر، والمعوقات التي تحد من فعالية هذا التطبيق، وانعكاساته على تنافسية الصادرات المصرية في ظل بيئة دولية تتسم بارتفاع المعايير وتزايد المنافسة.

هدف البحث

يهدف هذا البحث إلى تحليل الأثر الاقتصادي لتطبيق نظم الجودة العالمية على تنمية الصادرات الزراعية المصرية، من خلال دراسة ميدانية لعينة من شركات التصدير، مع التركيز على تحديد أهم المعوقات الفنية والإدارية والمالية التي تواجه تطبيق تلك النظم، واقتراح آليات عملية لتعزيز تنافسية الصادرات المصرية في الأسواق العالمية.

الطريقة البحثية ومصادر البيانات.

اعتمدت الدراسة على منهجية مزدوجة جمعت بين التحليلين الوصفي والكمي، بهدف تحقيق فهم شامل للعلاقة بين تطبيق نظم الجودة وأداء الصادرات الزراعية في مصر. استخدمت الدراسة عدداً

من الأدوات الإحصائية، من بينها تحليل الانحدار البسيط والمتعدد، وتحليل التباين في اتجاه واحد، إلى جانب النسب المئوية والمتوسطات الحسابية، وذلك لتحليل البيانات وتفسير العلاقات بين المتغيرات. واستندت الدراسة إلى مصادر بيانات ثانوية تمثلت في الإحصاءات الرسمية المنشورة وغير المنشورة، التي تم الحصول عليها من جهات معنية مثل الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، ووزارة الزراعة، والمجلس التصديري، والهيئة العامة للمواصفات والجودة (إيجاك). أما البيانات الأولية، فقد تم جمعها من خلال تصميم استمارة استبيان ميدانية تم توزيعها على مجموعة من شركات تصدير المحاصيل الزراعية التي تقوم بالتصدير عبر محطات تصديرية. وقد تم تصنيف العينة إلى طبقتين: الأولى تضم الشركات التي تطبق نظم الجودة، والثانية لا تطبق أياً من تلك النظم، وذلك لقياس أثر تطبيق الجودة على أداء التصدير الزراعي. كما تناولت الاستمارة أيضاً آراء المصدرين بشأن دور الجودة في تنمية الصادرات الزراعية، والمشكلات التي تواجههم، واقتراحاتهم لتجاوز هذه التحديات.

نتائج البحث

أولًا: العوامل المحددة لجودة الصادرات الزراعية المصرية:

تُعد جودة الصادرات الزراعية من المحددات الأساسية لقدرتها على النفاذ للأسواق الخارجية والاستمرار بها، وتُعرّف الجودة بأنها "مجموعة الخصائص التي تجعل المنتج قادرًا على تلبية الحاجات المعلنة والمتوقعة للمستهلكين." وتتعدد أبعاد الجودة وفقًا للجهة المعنية بها؛ إذ يركز المنتج على الجوانب الفنية والتكنولوجية التي تحقق له كفاءة اقتصادية، بينما يهتم المستهلك بالشكل النهائي والسعر والثقة، أما الدولة فتسعى للتأكد من مطابقة المنتجات للمواصفات الصحية وسلامة الاستخدام الآدمي وفق المعايير الدولية.

وفي هذا السياق، تتسع جودة السلع الزراعية لتشمل كافة المراحل بدءًا من الإنتاج، ومرورًا بالخدمات التسويقية، وانتهاءً بوصول المنتج للمستهلك الخارجي ومدى توافقه مع متطلبات الأسواق المستوردة.

وتتمثل أبرز العوامل المؤثرة في جودة الصادرات الزراعية المصرية في الآتي:

فعالية التشريعات والإجراءات الرقابية على السلع الزراعية المصدّرة.

مدى وعي شركات التصدير بمعايير الصحة والصحة النباتية.

توافر الموارد البشرية والمادية للرقابة على جودة الصادرات.

كفاءة نظام الرصد للآفات وتحديث بياناتها بصورة دورية.

القدرة على تبادل الخبرات الدولية وتوطين التكنولوجيا الحديثة في مجال الجودة الزراعية.

توفير الاستثمارات في البنية التحتية من معامل تحليل، ومحطات فحص وتعبئة.

وقد لوحظ خلال الفترة (2018–2022) تراجع في جودة بعض الصادرات الزراعية المصرية، مما أدى إلى زيادة نسب الفحص الإجباري وسحب العينات في العديد من الأسواق المستوردة، لتصل أحيانًا إلى 25% من حجم الرسائل. ويُعزى ذلك إلى تكرار الإخطارات برفض بعض الشحنات نتيجة عدم مطابقتها للمواصفات، مما أثّر بشكل مباشر على حجم الصادرات، وبشكل غير مباشر على السمعة التصديرية لمصر في الأسواق الدولية، الأمر الذي يستغرق وقتًا وجهودًا كبيرة لاستعادتها.

الرسائل التصديرية المرفوضة للسلع الزراعية المصرية وأنواعها:

تكشف دراسة الشحنات التصديرية المرفوضة من السلع الزراعية المصرية في أهم الأسواق العالمية عن وجود نوعين رئيسيين من الرفض:

الرفض الداخلي :ويُقصد به الشحنات التي تُرفض داخل مصر قبل خروجها إلى الأسواق الخارجية، ويتم ذلك من خلال الجهات الرقابية الوطنية، وعلى رأسها الهيئة العامة للرقابة على الصادرات والواردات. ولا تُدرج هذه الكميات ضمن الإحصاءات الرسمية للصادرات المصرية. وتُركّز هذه الرقابة الداخلية على خمس سلع رئيسية تُعد من بين الأهم في هيكل الصادرات الزراعية المصرية، وهي :الموالح، البطاطس، البصل، الثوم، والفول السوداني .وتخضع هذه السلع للفحص الظاهري والمعملي في محطات التعبئة أو مواقع الإنتاج، للتأكد من مطابقتها لمعايير الجودة، في محاولة للحفاظ على السمعة التصديرية لمصر.

الرفض الخارجي :ويتمثل في الشحنات التي تُرفض عند وصولها إلى موانئ الدول المستوردة، وغالبًا ما يكون ذلك نتيجة لانخفاض جودة المنتج، أو بسبب مشكلات تتعلق بعمليات النقل والتداول، مما يُعرضها للتلف أو عدم المطابقة للمواصفات المطلوبة في تلك الأسواق.

وفي إطار تحليل أثر جودة الصادرات الزراعية على قدرتها التنافسية والنفاذ إلى الأسواق، تم الاعتماد على عدة قواعد بيانات خلال الفترة (2018–2022)، من أبرزها:

بيانات الاتحاد الأوروبي حول الشحنات المصرية المرفوضة بسبب عدم مطابقتها للمواصفات الأوروبية.

بيانات مجلس التعاون الخليجي المتعلقة بالشحنات المرفوضة في الدول العربية.

بيانات منظمة الإسكوا الخاصة بالشحنات المرفوضة في الأسواق الآسيوية.

وتهدف هذه البيانات إلى قياس مدى تأثير انخفاض جودة الصادرات الزراعية المصرية على تراجع قدرتها على النفاذ للأسواق، والوقوف على أبرز أوجه القصور الرقابي والإنتاجي التي تؤدي إلى الرفض المتكرر للسلع الزراعية المصدّرة، كما بالشكل (1).

الملامح العامة لجودة الصادرات الزراعية المصرية من حيث التوزيع السلعي للشحنات المرفوضة

يعكس تحليل هيكل الشحنات التصديرية الزراعية المرفوضة في أهم الأسواق العالمية خلال الفترة (2018–2022)، كما بالشكل (2)، تفاوتًا في نسب الرفض حسب النوع السلعي، حيث يُعد قطاع الخضر والفاكهة الأكثر تأثرًا، إذ احتل المرتبة الأولى بين مكونات الهيكل السلعي للشحنات المرفوضة، بنسبة مساهمة بلغت نحو 37% من إجمالي الرسائل المرفوضة خلال فترة الدراسة. وتشمل أهم السلع المرفوضة من الخضر :الفراولة، البطاطس، الفاصوليا الخضراء، الباذنجان، البصل، والبطاطا، أما الفاكهة فشملت :العنب، الموالح، المانجو، التمور، التفاح، والليمون. وفي المرتبة الثانية، جاءت سلع المكسرات والحبوب بنسبة مساهمة بلغت حوالي 33%، تليها في المرتبة الثالثة النباتات الطبية والعطرية بنسبة 11%. أما المرتبة الرابعة فكانت من نصيب كل من الصناعات الغذائية، الأسماك، منتجات الألبان والعسل، بنسبة مساهمة متساوية بلغت نحو 8% لكل منها. وجاءت المنتجات الحيوانية واللحوم الحمراء في المرتبة الخامسة بنسبة 3 % فقط من إجمالي الشحنات المرفوضة، وهو ما يشير إلى انخفاض معدلات الرفض لهذه الفئة مقارنةً بغيرها من المنتجات الزراعية والغذائية الأخرى. وتُبرز هذه البيانات أهمية التركيز على جودة المنتجات الطازجة، وخاصة الخضر والفاكهة، بوصفها المكوّن الأهم والأكثر تأثرًا بإجراءات الفحص والمعاينة في الأسواق الدولية.

الملامح الجغرافية لجودة الصادرات الزراعية المصرية من حيث توزيع الشحنات المرفوضة

أوضحت نتائج الجدول (1) أنه خلال الفترة من (2020–2022)، قامت العديد من دول العالم بتشديد إجراءاتها الوقائية والرقابية على وارداتها من السلع الزراعية، وذلك في إطار حرصها على ضمان مطابقة هذه السلع لمعايير الصحة وسلامة الغذاء. وقد كان لذلك أثر ملحوظ على الصادرات الزراعية المصرية، حيث تعرّضت بعض الشحنات للرفض من قبل الجهات المختصة في الدول المستوردة، نتيجة لعدم استيفائها لمتطلبات الجودة المحددة. وقد تركزت قرارات الرفض الجغرافي بشكل رئيسي في الأسواق الأوروبية والخليجية والآسيوية، لأسباب تتعلق غالبًا بوجود متبقيات مبيدات أو عدم توافق مع الاشتراطات الصحية والصحة النباتية.

فعلى سبيل المثال، قامت اليابان في أغسطس 2019 بتقييد وارداتها من بعض السلع الزراعية المصرية، مثل التمور والموز والتفاح، لعدم مطابقتها للمعايير اليابانية. كما أوقفت الإمارات العربية المتحدة وارداتها من الفلفل المصري بكافة أنواعه، واشترطت تقديم شهادات تحليل لمتبقيات المبيدات لباقي أنواع الخضر والفاكهة المصدّرة إليها. ورغم هذه الحالات، تجدر الإشارة إلى أن نسبة الشحنات الزراعية المرفوضة تظل ضئيلة مقارنة بإجمالي حجم الصادرات الزراعية المصرية، إلا أن تأثيرها قد يكون كبيرًا سواء بشكل مباشر (من خلال انخفاض الصادرات إلى السوق المتأثرة) أو بشكل غير مباشر (من خلال فرض قيود جديدة أو تراجع ثقة الأسواق الخارجية). وبتحليل التوزيع الجغرافي لعدد الشحنات المرفوضة جدول(1)، يتضح أن أبرز الأسواق الأوروبية التي شهدت أعلى معدلات رفض شملت إيطاليا، هولندا، ألمانيا، فرنسا، وإسبانيا .أما في الأسواق العربية، فقد تصدرت الإمارات والسعودية قائمة الدول الرافضة. وفي دول آسيا، تركزت حالات الرفض في عدد من الدول الأعضاء في تجمع الآسيان، بما في ذلك إندونيسيا، ماليزيا، الفلبين، سنغافورة، تايلاند، بروناي، فيتنام، وروسيا.

وتعكس هذه الاتجاهات تباين المعايير التنظيمية في الأسواق المستوردة، وضرورة رفع كفاءة منظومة الرقابة على جودة الصادرات الزراعية المصرية بما يتماشى مع الاشتراطات الفنية والصحية للدول المختلفة.

ثانياً: دور نظم الجودة في رفع كفاءة العمليات التصديرية:

تسهم نظم الجودة في تحسين الكفاءة الكلية لسلسلة القيمة التصديرية، بدءًا من العمليات الإنتاجية الزراعية، ومرورًا بمراحل الحصاد وما بعده، وانتهاءً بعمليات التسويق والتصدير كما بالشكل (3). ويظهر أثر تطبيق هذه النظم في تعزيز جودة المخرجات، من خلال تقليل نسب الفاقد في مختلف مراحل الإنتاج، كالحصاد، والفرز، والتعبئة، والتداول. كما تعمل نظم الجودة على تحسين كفاءة العمليات التسويقية عبر اعتماد آليات حديثة لجمع البيانات السوقية وتحليلها، وتقديم المنتج بشكل يتماشى مع تفضيلات الأسواق المستهدفة. علاوة على ذلك، يؤدي الالتزام بمعايير الجودة العالمية إلى خفض تكاليف الإنتاج والتسويق، من خلال تقليل الهدر وتحسين الأداء التشغيلي، مما ينعكس إيجابًا على القدرة التنافسية للسلع الزراعية المصدّرة، ويزيد من فرص تحقيق عائد ربحي أعلى نتيجة تميز المنتجات بالجودة والمطابقة للمواصفات العالمية.

أثر تطبيق نظم الجودة على الإنتاج الزراعي الموجه للتصدير.

يتجلى تأثير نظم الجودة بوضوح في الأنشطة الإنتاجية الزراعية، سواء من خلال آليات الإنتاج المباشر أو عبر سلسلة التوريد الخاصة بالمحاصيل التصديرية. وتُظهر نتائج عينة الدراسة أن معظم شركات التصدير الزراعي تعتمد على الإنتاج الذاتي للمحاصيل المخصصة للتصدير، إما لامتلاكها المباشر للمزارع، أو من خلال التعاقد المسبق مع مزارعين ملتزمين بمعايير الجودة. وتواجه هذه الشركات تحديات مرتبطة بتطبيق نظم الجودة المتكاملة، مثل نظام Global GAP، الذي يتطلب تنفيذًا مزدوجًا بين المزرعة ومحطة التعبئة، وهو ما قد يعيق التوافق الكامل مع متطلبات بعض الأسواق، مثل السوق الهولندية والإماراتية التي تشترط الحصول على هذا الاعتماد. كما كشفت عينة الدراسة أن أكثر المحاصيل التي يتم إنتاجها وتصديرها من قبل هذه الشركات تشمل :البطاطس، البصل، الفاصوليا الخضراء، الفلفل الأخضر والملون، البرتقال، العنب، الرمان، المانجو، والفراولة .وهو ما يعكس تنوع التركيب المحصولي وملاءمته لمتطلبات الجودة في الأسواق العالمية المستهدفة.

تحليل الأهمية النسبية لمصادر الحصول على محاصيل الخضر في عينة الدراسة

يركز هذا الجزء من الدراسة على تحليل الأهمية النسبية لمصادر توريد بعض محاصيل الخضر الأساسية إلى شركات التصدير ضمن عينة الدراسة، وذلك استنادًا إلى نتائج استمارات الاستبيان الميداني. وقد تم التركيز على مجموعة من المحاصيل التي تمثل نسبة كبيرة من الخضر الموردة لتلك الشركات، وتشمل :البطاطس، الفاصوليا الخضراء، البصل، الفلفل الأخضر، والفلفل الملون.

البطاطس:

تشير بيانات الجدول رقم (2) إلى أن البطاطس تحتل المرتبة الأولى من حيث الكميات الموردة لشركات التصدير. حيث تمثل الكميات المنتجة من مزارع الشركات نفسها حوالي 50%من إجمالي الكميات، وهو ما يعكس اعتمادًا كبيرًا على الإنتاج الداخلي. بينما تشكل الكميات الموردة من خلال التعاقدات مع المزارعين نحو 30%، وتأتي الكميات الموردة عبر تجار الجملة بنسبة 20%، وهو ما يعادل حوالي 40%من عينة الدراسة، مما يشير إلى تباين واضح في مصادر الحصول على المحصول وفقًا لنمط الشركة ونظام إدارتها.

الفاصوليا الخضراء:

أظهرت نتائج الجدول رقم (2) أن الفاصوليا الخضراء جاءت في المرتبة الأولى من حيث الكميات الموردة من مزارع الشركات، بنسبة بلغت حوالي 60% من إجمالي الكميات.في المقابل، بلغت نسبة الكميات الموردة عبر التعاقد مع المزارعين نحو 40%، وهو ما يمثل 13% من عينة الدراسة، مما يعكس اعتمادًا كبيرًا على الإنتاج الداخلي، مع وجود دور واضح للتعاقدات الخارجية كمصدر داعم لتوفير المحصول.

البصل:

أوضحت بيانات الجدول ذاته أن 40% من كميات البصل تم توريدها من مزارع الشركات، لتحتل بذلك المرتبة الأولى بين مصادر التوريد. كما بلغت نسبة التوريد عبر التعاقدات مع المزارعين حوالي 30%، وهي نفس النسبة التي تمثلها الكميات الموردة عن طريق تجار الجملة، بينما مثلت هذه الكميات مجتمعة ما يقارب 27% من عينة الدراسة، وهو ما يعكس توزيعًا متوازنًا نسبيًا بين المصادر الثلاثة لهذا المحصول.

الفلفل الأخضر:

أشارت نتائج الاستبيان إلى أن مزارع الشركات كانت المصدر الرئيسي لتوريد الفلفل الأخضر بنسبة 40%من إجمالي الكميات. بينما تم الحصول على 20% من المحصول من خلال التعاقد مع المزارعين، و 10%من خلال تجار الجملة. وتشير هذه الأرقام إلى أن الفلفل الأخضر يمثل حوالي 17 %من عينة الدراسة، مما يبرز أهمية تنظيم سلسلة التوريد لهذا المحصول لضمان استدامة الكميات والجودة.

الفلفل الملون:

توضح البيانات أن الفلفل الملون يُعتمد فيه بشكل كبير على الإنتاج الداخلي، حيث بلغت الكميات الموردة من مزارع الشركات نحو 80% من إجمالي الكميات. بينما تشكل الكميات الموردة من خلال التعاقد مع المزارعين نسبة 20%فقط، مع تمثيل إجمالي هذا المحصول حوالي 17%من عينة الدراسة. وهو ما يعكس استراتيجية واضحة لدى الشركات للاعتماد المباشر على الإنتاج الخاص فيما يخص المحاصيل ذات القيمة التصديرية المرتفعة كالفلفل الملون.

تحليل الأهمية النسبية لمصادر الحصول على محاصيل الفاكهة في عينة الدراسة

يركز هذا الجزء من الدراسة على تقييم الأهمية النسبية لمصادر الحصول على بعض محاصيل الفاكهة الرئيسية التي ترد إلى شركات التصدير في عينة الدراسة، وذلك استنادًا إلى بيانات استمارة الاستبيان. وتشمل هذه المحاصيل :البرتقال، العنب، الفراولة، الرمان، والمانجو، والتي تمثل مكونًا أساسيًا في سلة الفاكهة المصرية الموجهة للتصدير.

محصول البرتقال:

أوضحت نتائج الجدول رقم (3) أن البرتقال يُعد من أبرز محاصيل الفاكهة التي تعتمد الشركات على مزارعها الخاصة في توريدها، حيث بلغت نسبة التوريد منها حوالي 70%من إجمالي الكميات. في حين بلغت نسبة التوريد من خلال التعاقد مع المزارعين نحو .30%وتشير هذه النسب إلى أن 50%من شركات عينة الدراسة تتعامل مع البرتقال كمحصول رئيسي، مع اعتماد أكبر على الإنتاج الداخلي.

محصول العنب:

تشير بيانات الجدول رقم (38) إلى أن مزارع الشركات شكلت المصدر الأساسي لتوريد العنب بنسبة 60%من الكميات. في المقابل، شكلت التعاقدات مع المزارعين نحو 40%، وهو ما يعكس اعتمادًا كبيرًا على مصادر داخلية مدعومة بعقود خارجية لتأمين استقرار التوريد، بينما بلغت نسبة الشركات التي تتعامل مع هذا المحصول نحو 40%من العينة.

محصول الفراولة:

أظهرت بيانات الجدول رقم (37) أن 50%من كميات الفراولة تم الحصول عليها من مزارع الشركات، بينما بلغت نسبة التوريد من المزارعين المتعاقدين حوالي .30% . كما جاءت الكمية الموردة من خلال تجار الجملة بنسبة .20%وقد مثلت الفراولة حوالي 27%من عينة الدراسة، مما يشير إلى تنوع في مصادر التوريد لهذا المحصول ذي الطبيعة الحساسة من حيث التوقيت والجودة.

محصول الرمان:

خلافًا للمحاصيل الأخرى، أظهرت البيانات أن التعاقدات مع المزارعين كانت هي المصدر الرئيسي لتوريد الرمان بنسبة .40% . بينما تقاسمت مزارع الشركات وتجار الجملة النسبة المتبقية بالتساوي، مما يمثل 27%من عينة الدراسة. وهذا يعكس اعتمادًا ملحوظًا على الموردين الخارجيين لهذا المحصول مقارنة بالاعتماد الذاتي داخل الشركات.

محصول المانجو:

تُظهر بيانات الجدول رقم (3) أن المانجو يُعد من المحاصيل التي تعتمد الشركات بدرجة كبيرة على مزارعها الخاصة في الحصول عليها، حيث بلغت نسبة التوريد من تلك المزارع نحو 40%من إجمالي الكميات. كما بلغت نسبة التوريد من خلال التعاقد مع المزارعين حوالي 30%، في حين جاءت نسبة التوريد من تجار الجملة عند .20%وقد شكّلت الشركات التي تتعامل مع هذا المحصول ما نسبته 20%من إجمالي عينة الدراسة، مما يشير إلى أهمية معتدلة نسبياً للمانجو مقارنة بباقي محاصيل الفاكهة، مع اعتماد متوازن على مصادر التوريد المختلفة.

تحليل مدى تبني الشركات المصدّرة لنظم ومعايير الجودة في الإنتاج الزراعي

يركز هذا الجزء من البحث على قياس مدى تطبيق معايير الجودة من قبل الشركات المصدّرة محل الدراسة، وذلك من خلال تقييم الأهمية النسبية لهذه الشركات وفقًا لمدى حصولها على شهادات نظم الجودة، إضافة إلى فحص مدى وعي المصدرين بأهمية تطبيق تلك النظم، وأثرها على العمليات الإنتاجية والتسويقية، مع تحديد الدوافع الرئيسية لتبني معايير الجودة في النشاط التصديري. وتُظهر بيانات الجدول رقم (4) أن عدد 21شركة من إجمالي 30شركة في عينة الدراسة حاصلة فعليًا على شهادة من أحد نظم الجودة، وهو ما يمثل 70%من إجمالي العينة. في حين أن 6شركات، بنسبة 20%، ما زالت في مرحلة الإعداد للحصول على الشهادة .أما الشركات التي لم تحصل على أي نظام للجودة فقد بلغت 3شركات فقط، بنسبة .10%. كما كشفت الدراسة عن وجود تفاوت في التطبيق الفعلي لنظم الجودة؛ حيث تبين أن بعض الشركات الحاصلة على شهادات الجودة تحتفظ بها فقط على المستوى الورقي دون تطبيقها عمليًا في محطات التعبئة أو في المزارع الإنتاجية. ويُعزى ذلك إلى متطلبات نظام الجودة نفسه، والتي تستلزم وجود دورة مستندية كاملة يتم الاحتفاظ بها لمدة لا تقل عن عامين، وهو ما يمثل تحديًا في بعض الحالات.

أهم معايير الجودة الزراعية المطبقة في الشركات المصدّرة بمصر

يتناول هذا الجزء من البحث التعرف على أهم معايير الجودة التي تُطبّقها الشركات الزراعية المصدّرة في مصر، وذلك من واقع بيانات عينة الدراسة وتحليل نتائج الاستبيان الميداني.

تشير بيانات الجدول رقم (5) إلى أن معايير الجودة المتبعة تنحصر في أربعة أنظمة رئيسية، وهي: نظام إدارة الجودة الشاملة(ISO) ، وشهادة اليوروجاب الأوروبية(GlobalG.A.P) ، وشهادة(BRC) ، وشهادة.(IFS) وقد أوضحت نتائج الاستبيان أن نحو 8 شركات من إجمالي العينة البالغ عددها 30 شركة تطبق نظام إدارة الجودة الشاملة، وهو ما يمثل حوالي 27% من العينة، بينما جاءت شهادة اليوروجاب في المرتبة الأولى من حيث الانتشار، حيث حصلت عليها 9 شركات، بنسبة تعادل 30% من العينة. كما أظهرت البيانات أن 5 شركات فقط حصلت على شهادة(BRC) ، بينما حصلت شركتان على شهادة (IFS)، بنسبتي 16% و7% على التوالي. في حين أن ثلاث شركات فقط تطبق جميع المعايير الأربعة، وهو ما يمثل 10% من العينة، في مقابل ثلاث شركات أخرى لم تطبق أياً من هذه المعايير، بنسبة مماثلة .(10%) . وتعكس هذه النتائج تباينًا في مستوى التزام الشركات بتطبيق نظم الجودة، مما يسلط الضوء على أهمية تعزيز ثقافة الجودة والالتزام بالمعايير الدولية لدى القطاع الزراعي التصديري في مصر.

ثالثاً: تحليل أثر تطبيق معايير الجودة على تكاليف الإنتاج والأرباح في الشركات الزراعية المصدرة

يتناول هذا الجزء من البحث تحليل أثر تطبيق معايير الجودة على تكاليف الإنتاج والأرباح، من خلال استعراض آراء الشركات المصدرة الممثلة في عينة الدراسة. وقد أظهرت نتائج الاستبيان أن الغالبية العظمى من الشركات ترى وجود تأثير مباشر لتطبيق معايير الجودة على التكاليف والإيرادات، خصوصًا في مراحل التطبيق الأولى كما بالجدول (6).

تأثير تطبيق الجودة على التكلفة المستهدفة

أشارت نسبة كبيرة من الشركات (90%) إلى أن تطبيق معايير الجودة يؤدي إلى زيادة في التكاليف، خاصة في المراحل الأولى من تنفيذ النظم والمعايير. إلا أن معظم الشركات أوضحت أن هذه الزيادة تعتبر استثمارًا أوليًا يتم تعويضه تدريجيًا من خلال تقليل نسبة الفاقد في الإنتاج وتحقيق معدلات أعلى من الأرباح، لا سيما مع تحسن كفاءة التشغيل وزيادة القدرة التصديرية.

أثر الجودة على توافر البيانات الإنتاجية

ترى نسبة ملحوظة من الشركات (80%) أن تطبيق نظم الجودة يتطلب توافر معلومات دقيقة وبيانات واضحة حول عمليات الإنتاج. ويعكس ذلك الحاجة إلى بنية معلوماتية قوية تتيح تتبع مراحل الإنتاج، الأمر الذي قد يشكل تحديًا في بعض الأحيان بسبب صعوبة جمع البيانات أو نقصها.

مساهمة الجودة في توفير المعلومات السوقية

أكدت الغالبية العظمى من الشركات (93%) أن تطبيق معايير الجودة يساعد بشكل كبير في توفير معلومات تسويقية متنوعة، تساهم في فهم احتياجات الأسواق المستهدفة، وتوجيه عمليات الإنتاج بما يتماشى مع متطلبات هذه الأسواق.

التكاليف المرتبطة بتطبيق معايير الجودة

أوضحت الشركات المستجيبة أن تطبيق نظم الجودة يؤدي إلى ارتفاع في عدد من عناصر التكاليف التشغيلية، حيث تم تصنيف هذه التكاليف كالتالي:

ارتفاع تكاليف الخدمات :مثل تدريب العاملين، وتحسين عمليات الفرز والتجهيز والتعبئة والنقل. وقد وافقت 80% من الشركات على هذا التأثير، معتبرة أن تحسين مستوى الخدمات يعد جزءًا أساسيًا من تطبيق الجودة.

ارتفاع الأجور :نتيجة للاعتماد على عمالة مدربة قادرة على تنفيذ الإجراءات المطلوبة وفقًا لمعايير الجودة، بداية من عمليات الزراعة وحتى التصدير. وقد أشار 90% من المشاركين إلى هذا الارتفاع.

ارتفاع التكاليف التسويقية المباشرة :مثل إعداد المواد الترويجية، وتطوير العلامة التجارية، وتجهيز الشحنات التصديرية وفقًا للمتطلبات العالمية. وقد أفادت 87% من الشركات بوجود زيادة في هذا النوع من التكاليف.

ارتفاع التكاليف التسويقية غير المباشرة :مثل المصروفات المرتبطة بالتوثيق، والمتابعة، وإجراءات الاعتماد، حيث أشارت 93% من الشركات إلى تأثرها بهذه التكاليف نتيجة تطبيق الجودة.

وبالتالي قد اتضح من خلال نتائج الاستبيان، يتضح أن تطبيق معايير الجودة في الشركات الزراعية المصدّرة يؤدي إلى زيادة في التكاليف التشغيلية، لاسيما في المراحل الأولى من التطبيق، إلا أن هذه الزيادة تُعد استثمارًا طويل الأجل. فمع الالتزام الفعلي بتطبيق النظم، تنخفض معدلات الفاقد، وتتحسن جودة المنتج، مما يسهم في تعزيز تنافسية الشركات وزيادة أرباحها من خلال التوسع في الأسواق التصديرية.

رابعاً: أثر تطبيق معايير الجودة على الأرباح في الشركات الزراعية المصدّرة

أظهرت نتائج البحث أن لتطبيق معايير الجودة تأثيرًا مباشرًا وإيجابيًا على أرباح الشركات الزراعية المصدّرة، كما يتضح من إجابات عينة الدراسة جدول رقم (7)، التي شملت عددًا من الشركات العاملة في مجال التصدير الزراعي. فقد أشار نحو 60% من هذه الشركات إلى أن تطبيق معايير الجودة أسهم بشكل ملحوظ في زيادة أرباحها، وذلك بنسبة بلغت في المتوسط نحو 25% مقارنة بالفترات التي لم تُطبّق فيها تلك المعايير. وقد جاءت في المرتبة الثانية أهمية تقليل الأخطاء خلال مراحل الإنتاج، حيث أكدت نحو 57% من الشركات أن تطبيق معايير الجودة ساعد في الحد من الأخطاء التشغيلية بنسبة وصلت إلى 30%، ويرجع ذلك إلى تعزيز نظم الرقابة والمتابعة في المراحل المبكرة من الإنتاج. أما فيما يتعلق بتوسيع الحصة السوقية وفتح أسواق جديدة، فقد أظهرت الدراسة أن 53% من الشركات شهدت زيادة في حجم تواجدها السوقي، ونجحت في دخول أسواق جديدة بفضل الالتزام بمعايير الجودة، وذلك بنسبة نمو تراوحت بين 10% إلى 15%.

وفيما يخص تأثير الجودة على تقليل نسبة الفاقد أو ما يعرف بـ"الفرزة"، فقد أفادت 50% من الشركات بأن تطبيق المعايير ساعد على خفض نسبة الفاقد بنسبة تتراوح ما بين 20% إلى 30%، الأمر الذي ساهم بدوره في تحسين الإنتاجية الإجمالية للمحصول. كما أشارت نسبة 47% من الشركات إلى أن التزامها بمعايير الجودة ساعد على رفع سعر التصدير بنسبة وصلت إلى 30%، مقارنة بالمحاصيل غير الملتزمة بهذه المعايير، ويرجع ذلك إلى ثقة الجهات المستوردة، وخاصة الأوروبية، في المنتجات الخاضعة للرقابة والجودة العالية. وفي السياق ذاته، أشارت نفس النسبة إلى أن تطبيق المعايير ساعد على زيادة سعر بيع المنتج في السوق المحلي بنسبة تقارب 20%، نتيجة لارتفاع جودته وملاءمته للمعايير القياسية.

أما من حيث تأثير تطبيق الجودة على حجم الإنتاج، فقد أظهرت النتائج أن نحو 53% من الشركات لاحظت زيادة في كمية الإنتاج بنسبة تراوحت بين 15% إلى 20%، كنتيجة مباشرة لتقليل الفاقد وتحسين العمليات الزراعية.

وأخيرًا، أكدت نفس النسبة من الشركات (53%) أن تطبيق معايير الجودة أدى إلى ارتفاع في حجم الصادرات بنسبة بلغت نحو 35% مقارنة بالفترات السابقة. ويعود ذلك إلى سهولة تسويق المنتجات الملتزمة بالمعايير التصديرية، وتلبية الشروط التي تفرضها الدول المستوردة، ولا سيما دول الاتحاد الأوروبي. وبوجه عام، تشير نتائج الاستبيان إلى أن متوسط نسبة الشركات التي شعرت بتأثير تطبيق معايير الجودة على أرباحها وحصتها السوقية وصادراتها قد بلغ نحو 53% من إجمالي العينة، وهو ما انعكس على ارتفاع متوسط تأثير الجودة على زيادة صادرات المنتجات الزراعية بنسبة تقارب 26%، مما يعزز أهمية التوسع في تطبيق هذه المعايير باعتبارها أداة فعالة لتحسين الأداء المالي والتسويقي للشركات الزراعية.

خامساً: تحليل الأثر الفعلى لتطبيق معايير الجودة على المحاصيل فى عينة الدراسة:

تتناول هذه الجانب من البحث، دراسة الأثر الفعلى لتطبيق معايير الجودة على المحاصيل من خلال عينة الدراسة كما بالجدول (8 -11)، قد تم تحليل التباين واختبار (T) ومعدل التغير بين الشركات التي طبقت معايير الجودة والأخرى التي لم تطبقها، وذلك لمعرفة تأثير ذلك على الإنتاج والتكاليف والأسعار والأرباح والعائد على الطن للمحاصيل التي تم تطبيق الجودة عليها. شملت الدراسة أربعة محاصيل هي البطاطس، البصل، البرتقال، والعنب، والتي تم تطبيق الجودة عليها بنسبة 100%.

محصول البطاطس :أظهرت البيانات أن الإنتاجية الفدانية في مزارع الشركات التي تطبق معايير الجودة بلغت حوالي 17 طن/فدان، مقارنة بـ 13 طن/فدان في الشركات التي لم تطبقها، مع زيادة معنوية في الإنتاجية بمعدل تغير بلغ 30.8%. كما تبين أن تكاليف الإنتاج ارتفعت لتصل إلى 44 ألف جنيه/فدان بعد تطبيق معايير الجودة مقارنة بـ 35 ألف جنيه/فدان قبل تطبيقها. ورغم زيادة التكاليف، أظهرت البيانات أن الأسعار ارتفعت من 3000 جنيه/طن إلى 4000 جنيه/طن، مما أدى إلى زيادة الأرباح بشكل كبير بنسبة 500% وارتفاع عائد الجنيه على الطن بمعدل 355%.

محصول البصل :سجلت الشركات التي تطبق معايير الجودة زيادة في الإنتاجية الفدانية بمعدل 25%، حيث بلغت الإنتاجية 25 طن/فدان مقارنة بـ 20 طن/فدان في الشركات التي لم تطبقها. كما ارتفعت تكاليف الإنتاج من 15 ألف جنيه/فدان إلى 25 ألف جنيه/فدان، وزادت الأسعار من 3000 جنيه/طن إلى 5500

جنيه/طن. نتج عن ذلك زيادة الأرباح بنسبة 150% وارتفاع العائد على الطن بنسبة 100.%

محصول البرتقال :أظهرت الدراسة أن الإنتاجية الفدانية ارتفعت بنسبة 50%، حيث بلغ متوسط الإنتاج 18 طن/فدان بعد تطبيق معايير الجودة مقارنة بـ 12 طن/فدان قبل تطبيقها. كما ارتفعت الأسعار من 4000 جنيه/طن إلى 5500 جنيه/طن، مما أدى إلى زيادة الأرباح بنسبة 33.3% وارتفاع العائد على الطن بنسبة 93.7.%

محصول العنب :تم تسجيل زيادة في الإنتاجية الفدانية بنسبة 40%، حيث بلغ متوسط الإنتاج 14 طن/فدان بعد تطبيق معايير الجودة مقارنة بـ 10 طن/فدان قبل تطبيقها. كما ارتفعت الأسعار من 6000 جنيه/طن إلى 7500 جنيه/طن، مما أدى إلى زيادة الأرباح بنسبة 87.5% وارتفاع العائد على الطن بنسبة 34.%

الاستنتاجات :من خلال النتائج السابقة، يتضح أن تطبيق معايير الجودة له تأثير إيجابي على الإنتاجية الفدانية، الأسعار، والأرباح في المحاصيل الأربعة التي تم دراستها. ورغم زيادة تكاليف الإنتاج، إلا أن الزيادة في الأسعار والأرباح أدت إلى تحسين العائد على الطن في الشركات التي طبقت معايير الجودة. كما أن التصدير يعد أحد العوامل التي ساعدت على زيادة الأرباح في الشركات المطبقة للجودة. بينما في بعض الشركات التي لم يظهر فيها تأثير تطبيق الجودة، يرجع ذلك إلى القصور المؤسسي أو عدم قناعة بعض الشركات بقيمة الالتزام بمعايير الجودة بسبب التكاليف المرتفعة أو لكونها تعمل فقط كوسيط بين المنتجين وشركات التصدير الكبرى.

سادساً: أهم المشكلات التى تواجه المصدرين ومواصفات الجودة المطلوبة :

بالاعتماد على بيانات الجداول المذكورة ارقام (12-15)، يمكن عرض وتحليل أهم المشكلات التي تواجه المصدرين فيما يخص الإنتاج، والتسويق، والتمويل، وتطبيق معايير الجودة، كما يلي:

المشكلات الإنتاجية

تُعد مشكلة تذبذب الإنتاج المحلي أبرز المشكلات التي يواجهها المصدرون في عينة الدراسة لعام 2022، حيث أشار نحو 28 مصدرًا (25%) إلى معاناتهم منها، مما يعكس عدم استقرار الكميات المتاحة للتصدير وتغيرها من موسم لآخر، وهو ما يُصعّب من عملية التعاقد طويل الأجل والتخطيط للأسواق الخارجية. تليها مشكلة المياه غير الصالحة للري، والتي أشار إليها 26 مصدرًا (23%)، نظراً لاعتماد العديد من الزراعات على المياه الجوفية أو مياه الصرف الزراعي في المناطق الصحراوية الجديدة. أما مشكلة عدم الالتزام بمواعيد الزراعة والإنتاج فجاءت في المرتبة الثالثة بنسبة 21%، حيث اشتكى منها 24 مفردة من العينة، وهو ما يؤثر على مواعيد التوريد للمصدرين. كما يعاني 22 مصدرًا (19%) من عدم إنتاج أصناف تتوافق مع ذوق المستهلك الخارجي، وذات النسبة تعاني من عدم حصول المنتج على شهادات الجودة مثل الأيزو أو اليوروجاب، مما يضعف من القدرة التنافسية للمنتجات في الأسواق الدولية.

المشكلات التسويقية

تُعد ارتفاع تكاليف النقل إلى الموانئ التصديرية من أبرز التحديات، حيث أشار إليها نحو 30 مصدرًا (26%)، مما يزيد من تكلفة المنتج التصديري ويقلل من قدرته على المنافسة السعرية. وتليها مشكلة عدم خبرة المزارعين بمواصفات الجودة بنسبة 23% (26 مفردة)، نتيجة لحداثة منظومة الجودة في مصر وخاصة لدى مزارعي الأراضي القديمة. كما جاءت مشكلة عدم وجود محطات فرز وتعبئة كافية وارتفاع تكاليف النقل إلى هذه المحطات في المركز الثالث والرابع بنسبة متساوية بلغت 17.5% (20 مفردة لكل منهما). أما عدم وجود أماكن للتبريد والتخزين فحلّ في المركز الأخير بنسبة 16% (18 مفردة)، وهو ما يؤثر على جودة المنتج خلال فترة ما قبل الشحن.

المشكلات التمويلية

تظهر مشكلة ارتفاع المخاطرة في العمل الزراعي كأهم عائق تمويلي بحسب آراء 28 مصدرًا (27%)، ما يؤثر سلباً على قرارات الاستثمار والتمويل لدى الشركات والبنوك. تليها مشكلة عدم وجود بنوك متخصصة لتمويل الصادرات الزراعية والتي ذكرها 27 مفردة من العينة (25%)، نتيجة لعدم تفعيل دور البنك الزراعي في تمويل العملية التصديرية. كما جاءت مشكلة رفع الدعم والضمان عن المحاصيل التصديرية في المرتبة الثالثة بنسبة 24.5% (26 مفردة)، وهو ما يزيد من العبء المالي على المصدرين. أما ارتفاع الفائدة البنكية على القروض فجاءت في المرتبة الرابعة بنسبة 23.5% (25 مفردة)، مما يجعل التمويل البنكي أقل جاذبية كمصدر للتمويل.

المشكلات الخاصة بتطبيق معايير الجودة

تُعد مشكلة عدم توفر العمالة المدربة الأهم بالنسبة للمصدرين، حيث أشار إليها نحو 30 مفردة (24%)، ما يعيق تنفيذ عمليات الفرز والتعبئة وفقًا لمعايير الجودة الدولية. تليها مشكلة ارتفاع تكلفة الحصول على معايير الجودة وعدم توفر المعلومات الكافية عنها، بنسبة 22.5% لكل منهما، وهو ما يؤثر على قدرة الشركات الصغيرة والمتوسطة على الالتزام بتلك المعايير. كما أشار 26 مصدرًا يمثل حوالي (21%) إلى انخفاض عدد المحطات والمزارع المطبقة للمعايير، مما يحد من قدرة السوق على توفير كميات كافية ذات جودة مطابقة. أما مشكلة عدم وجود شركات مانحة للمعايير فكانت الأقل تأثيرًا بين المفردات بنسبة 10% (12 مفردة)، لكنها لا تزال تمثل عائقًا أمام سهولة اعتماد المنتجات محليًا دون الحاجة للجوء لمؤسسات خارجية.

مما سبق تبين، أن المشكلات التي تواجه المصدرين في مصر تتوزع بين الجوانب الإنتاجية والتسويقية والتمويلية وأيضًا ما يتعلق بتطبيق معايير الجودة. إلا أن قاسمها المشترك يتمثل في ضعف البنية التحتية الداعمة للعملية التصديرية، ونقص الكفاءة والمعرفة، وارتفاع التكاليف، وهي عوامل تتطلب تدخلًا حكوميًا ومؤسسيًا لدعم

المصدرين وزيادة القدرة التنافسية للمنتجات الزراعية المصرية في الأسواق العالمية.

سابعاً: أهم المقترحات لحل المشاكل الواردة في عينة الدراسة؟

تشير بيانات الجدول (16)، الي عرض نتائج التقييم لبعض الحلول المقترحة لحل مشاكل الوارده بالدراسة

إنشاء وإقامة مراكز ودورات تدريبية لتدريب العمالة الزراعية

جاءت هذه التوصية في المرتبة الأولى من حيث الأهمية النسبية، حيث أوصى بها نحو 30 شركة تمثل نسبة 23% من إجمالي العينة، ما يعكس إدراك المصدرين لأهمية تطوير مهارات القوى العاملة الزراعية. ويُقترح أن تكون هذه الدورات تحت إشراف جهات حكومية مثل الإرشاد الزراعي الذي تراجع دوره في الوقت الحالي، بحيث تُركّز على التدريب العملي على الممارسات الزراعية السليمة، ومعايير الجودة، وتقنيات ما بعد الحصاد .ويُعدّ هذا المقترح محورًا أساسيًا لمعالجة مشكلات الجودة ورفع كفاءة العمالة في مختلف مراحل الإنتاج الزراعي.

إنشاء مكاتب لتسجيل الجودة تتبع وزارة الزراعة بأجور رمزية

احتل هذا المقترح المرتبة الثانية بنسبة 21%، حيث أوصى به نحو 27 شركة من العينة. ويهدف إلى تسهيل حصول المنتجين والمصدرين على شهادات الجودة، من خلال تواجد مكاتب حكومية محلية معنية بتسجيل الجودة وتقديم الدعم الفني والإرشادي بأسعار رمزية، مما يساعد على توسيع قاعدة المزارع والمحطات المؤهلة للتصدير، ويقلل من أعباء التكاليف المرتفعة المرتبطة بالحصول على الشهادات الدولية مثل ISO و.Global GAP

تقديم الدعم التصديري عند التصدير طبقًا لمواصفات جودة متميزة

جاء هذا المقترح في المرتبة الثالثة بنسبة 20%من العينة، ويعكس رغبة المصدرين في توجيه الدعم الحكومي بشكل أكثر كفاءة، بحيث يُربط الدعم بتحقيق الجودة وليس فقط بالكميات المُصدّرة. وتكمن أهمية هذا المقترح في تحفيز الشركات على الالتزام بالمواصفات الدولية، كما يُساهم في تسهيل دخول المنتجات المصرية إلى أسواق جديدة، خاصة تلك التي تضع قيودًا صارمة على معايير الجودة.

توفير ضمانات لاسترداد قيمة الصادر

جاء في المرتبة الرابعة بنسبة 19%، حيث أوصى به 25 مصدرًا، ويستهدف هذا المقترح ضمان الحقوق المالية للمصدرين من خلال التنسيق بين الجهات الحكومية ومكاتب التمثيل التجاري، لخلق آليات تأمينية ضد مخاطر عدم السداد أو التأخير في الدفع من الأسواق المستوردة، خاصة في الأسواق العربية وروسيا التي تواجه فيها بعض الشركات صعوبات في استرداد مستحقاتها.

إجراء الدعاية والإعلان الملائم للصادرات الزراعية المصرية

احتلت هذه التوصية المرتبة الخامسة بنسبة 18%، واقترحتها 24 شركة من العينة، حيث أشار المصدرون إلى ضعف التسويق الدولي للمنتجات المصرية .ويقترح أن تتبنى الحكومة بالتعاون مع اتحاد المصدرين وغرف التجارة حملات دعائية مركزة تبرز جودة المنتج المصري في الأسواق المستهدفة، خصوصًا في القارة الإفريقية، وشرق آسيا، وأمريكا اللاتينية، وهي أسواق واعدة ولكنها غير مستغلة بالشكل الأمثل.

توفير معلومات عن أذواق المستهلكين ومتطلبات الجودة

جاء هذا المقترح في المرتبة السادسة والأخيرة بنسبة 17%من العينة، حيث أكدت 22 شركة أهمية هذا الجانب. ويقترح أن تعمل الجهات الحكومية، خاصة هيئة الرقابة على الصادرات والواردات، على توفير قواعد بيانات محدثة عن متطلبات الأسواق الخارجية وأذواق المستهلكين بها، بما يساعد المصدرين على توجيه عمليات الإنتاج والتعبئة بما يتوافق مع تفضيلات تلك الأسواق، ويسهم في تقليل نسب الرفض ورفع معدلات القبول لدى المستوردين.

وبالتالي تُظهر نتائج الدراسة أن هناك إدراكًا واضحًا لدى المصدرين لأهمية الجودة والمعرفة التسويقية والتمويل الآمن، حيث ركّزت معظم المقترحات على دعم التدريب الفني، إنشاء هياكل مؤسسية جديدة تيسر الحصول على الجودة، تقديم دعم مالي موجه، وضمان الحقوق المالية، إضافة إلى أهمية المعلومات التسويقية الحديثة والدعاية الدولية.

الآلية المقترحة للحد من الرفض التصديري:

في ضوء ما توصلت إليه الدراسة من نتائج، يمكن اقتراح آلية متكاملة تهدف إلى الحد من ظاهرة الرفض التصديري للسلع الزراعية المصرية، وتقوم على عدة مرتكزات رئيسية:

إلزام المحطات التصديرية بتطبيق نظم الجودة القياسية والمعترف بها دوليًا مثل GlobalG.A.P وISO22000، مع تفعيل نظام تتبع الشحنات التصديرية (Traceability) وربطه بقواعد بيانات مشتركة بين الجهات الرقابية.

إنشاء منصة رقمية موحدة لتسجيل وفحص الشحنات قبل التصدير، تتكامل مع الهيئات الرقابية (مثل الهيئة العامة للرقابة على الصادرات والواردات)، لضمان مرور المنتج بمراحل فحص دقيقة ومطابقة قبل خروجه من المنفذ المصري.

تفعيل دور الإرشاد التصديري للمزارعين والشركات الصغيرة، وتوفير برامج تدريبية خاصة حول متطلبات الأسواق الخارجية ومعايير الجودة.

تقديم حوافز تصديرية مشروطة بالالتزام بأنظمة الجودة والتكويد، لرفع درجة الالتزام من المصدرين وتقليل نسب الرفض الناتجة عن الإهمال أو عدم الوعي

ملخص البحث:

يعدُ تطبيق نظم الجودة العالمية أحد العوامل الحاسمة في تعزيز تنافسية الصادرات الزراعية المصرية، حيث أظهرت النتائج وجود علاقة إيجابية واضحة بين تطبيق تلك النظم – مثل الجلوبال جاب – وزيادة الكفاءة التصديرية، سواء من حيث الكمية أو القيمة، خاصة لدى

الشركات التي تستهدف أسواقًا تتسم باشتراطات صارمة كالاتحاد الأوروبي ودول الخليج. وقد اعتمدت الدراسة على منهجية تجمع بين التحليلين الكمي والوصفي، واستندت إلى بيانات رسمية وميدانية، أظهرت أن الشركات الملتزمة بتطبيق نظم الجودة كانت أكثر قدرة على النفاذ للأسواق العالمية وتجاوز تحديات الرفض الداخلي والخارجي التي تواجه المنتجات الزراعية المصرية، والتي غالبًا ما ترتبط بعدم المطابقة لمعايير الصحة النباتية وسلامة الغذاء، كما بيّنت الدراسة أن الفترة من 2020 إلى 2022 شهدت تزايدًا في التشدد الرقابي العالمي، ما ساهم في ارتفاع نسب الرفض للشحنات غير المطابقة. وفي المقابل، كشفت الدراسة عن عدد من المعوقات التي تعرقل التوسع في تبني نظم الجودة، منها ارتفاع تكاليف الاعتماد وضعف البنية التحتية لمحطات التعبئة، وغياب البرامج الترويجية المدروسة، مما يتطلب تدخلًا مؤسسيًا لتوفير الدعم الفني والمالي، وتحديث قواعد البيانات التسويقية، وتوسيع برامج التدريب الفني، مع ضرورة تعزيز منظومة الرقابة الداخلية لخفض نسب الرفض الخارجي وحماية السمعة التصديرية للمنتج المصري في الأسواق العالمية.

التوصيات:

ضرورة تعميم تطبيق نظم الجودة في مختلف مراحل سلسلة القيمة الزراعية.

دعم مالي وفني للشركات الصغيرة للحصول على شهادات الاعتماد الدولية.

تحسين البنية التحتية لمحطات التعبئة والتغليف.

تحديث قاعدة بيانات المصدرين وربطها إلكترونيًا بالأسواق المستهدفة.

تعزيز الرقابة المسبقة على المحاصيل قبل الشحن للتقليل من معدلات الرفض الخارجي.

توسيع برامج الترويج والدبلوماسية الزراعية لتسويق المنتج المصري عالميًا.

المراجع:

الهيئة العامة للرقابة على الصادرات والواردات

الأمانة العامة لمجلس التعاون الخليجي، قواعد المعلومات الإحصائية، http://www.gcc-sg.org/ar-sa/Pages/default.aspx

بالإعتماد على التقارير السنوية

بيانات دول الآسيان : قاعدة بيانات منظمة الاسكوا متاح على الرابط https://www.unescwa.org/ar

سعد زكي نصار (دكتور)، محمد سالم مشعل (دكتور)، شيرين زغلول (دكتور)، دراسة تحليلية لأهم الصادرات الزراعية في مصر، الجمعية المصرية للاقتصاد الزراعي، المجلة المصرية للاقتصاد الزراعي ، المجلد العشرون، العدد الأول، مارس 2010.

السعيد عوض إبراهيم الحسيني، دور المؤسسات التسويقية في تنمية الصادرات الزراعية المصرية إلى أهم الأسواق العربية، رسالة ماجستير، قسم الاقتصاد الزراعي، كلية الزراعة بالقاهرة، جامعة الأزهر، 2013.

محمد سيد أحمد مستقبل الصادرات الزراعية المصرية في ظل الاتجاهات الحديثة لمنظمة التجارة العالمية، رسالة دكتوراه، قسم الاقتصاد الزراعي، كلية الزراعة جامعة عين شمس، 2020.

جدول 33: التوزيع السلعي والجغرافي للشحنات المرفوضة من الصادرات الزراعية المصرية في أهم الأسواق الأوروبية والعربية والآسيوية خلال الفترة 2020-2022

الدولة	السنوات	اجمالي الرسائل المرفوضة	الخضر						الفاكهة				معدل النمو في الصادرات الزرعية العام التالي
			بطاطس	بصل	فاصوليا	فراولة	بطاطا	عنب	مانجو	تمور	ليمون		
ايطاليا	2020	23	3	4	2	9	0	1	0	2	2		4-
	2021	31	11	8	2	1	1	4	0	3	1		14-
	2022	11	0	0	2	3	1	0	5	0	0		3-
المانيا	2020	8	0	0	0	0	1	4	2	1	0		1-
	2021	9	0	0	0	0	0	5	1	3	0		8-
	2022	11	1	2	1	0	0	3	1	2	1		9-
هولندا	2020	9	0	1	1	1	0	0	4	1	1		12
	2021	11	1	2	1	0	0	3	1	2	1		2-
	2022	22	2	3	2	1	1	4	4	3	2		9-
فرنسا	2020	3	1	0	0	0	0	0	0	0	2		7
	2021	3	0	1	1	0	1	0	0	0	0		6
	2022	4	1	2	0	0	0	1	0	0	0		5
أسبانيا	2020	2	0	0	0	0	0	0	0	1	1		11
	2021	3	1	0	0	0	0	0	0	1	0		11-
	2022	4	1	2	0	0	0	1	0	0	0		13-
السعودية(*)	2020	4	0	0	1	1	0	0	2	0	0		14-
	2021	4	1	1	0	0	0	1	0	1	0		9-
	2022	5	3	1	1	0	0	0	0	0	0		18-
الامارات(*)	2020	4	0	0	0	0	1	1	1	1	0		4-
	2021	5	2	2	0	0	0	1	0	0	0		5-
	2022	8	1	1	0	2	1	1	0	1	1		12-
دول تجمع الآسيان (**)	2020	13	2	3	4	2	1	1	0	0	0		10
	2021	16	2	4	3	1	1	0	2	2	1		9
	2022	17	3	3	1	3	4	0	1	0	2		7
اجمالي عدد السائل المرفوضة		230	36	40	22	24	13	31	24	24	15		.....
المساهمة في الاجمالي			15.7	17.4	9.6	10.4	5.7	13.5	10.4	10.4	6.5		.....
							58.7				40.9		

معدل النمو للعام التالي من عام 2022 محسوب وفقاً للفترة يناير – أغسطس لعام 2021 .

(**) تشمل دول الآسيان بدون السعودية وتحديداً كل من: إندونيسيا، و ماليزيا، الفلبين، سنغافورة، تايلند، بروناي، فيتنام، روسيا

المصدر : قاعدة بيانات الاتحاد الأوربي :

1https://webgate.ec.europa.eu/rasff-window/portal/?event=SearchForm&cleanSearch=

(*) الأمانة العامة لمجلس التعاون الخليجي، قواعد المعلومات الإحصائية، http://www.gcc-sg.org/ar-sa/Pages/default.aspx بالإعتماد على التقارير السنوية

(**) بيانات دول الآسيان : قاعدة بيانات منظمة الاسكوا متاح على الرابط https://www.unescwa.org/ar

جدول 2: الأهمية النسبية لمصادر الحصول على محاصيل الخضر فى عينة الدراسة

المحصول	عدد الشركات	%	مزارع الشركة%	تعاقد مع المزارعين %	تاجر الجملة%	الإجمالى%
البطاطس	12	40	50	30	20	100
الفاصوليا الخضراء	4	13	60	40	0	100
البصل	8	27	40	30	30	100
الفلفل الأخضر	5	17	70	20	10	100
الفلفل الملون	5	17	80	20	0	100

المصدر :جُمعت وحُسبت من إستبيان البحث الميداني في عام.2022

جدول 3 :الأهمية النسبية لمصادر الحصول على محاصيل الفاكهة فى عينة الدراسة

المحصول	عدد الشركات	%	مزارع الشركة%	تعاقد مع المزارعين%	تاجر الجملة%	الإجمالى%
البرتقال	15	50	70	30	0	100
العنب	12	40	60	40	0	100
الفراولة	8	27	50	30	20	100
الرمان	8	27	30	40	30	100
المانجو	6	20	40	20	40	100

المصدر :جُمعت وحُسبت من استبيان البحث الميداني في عام.2022

جدول 4: الأهمية النسبية للشركات الحاصلة على نظام للجودة فى عينة الدراسة

البيان	الشركات الحاصلة على نظام للجودة والغير حاصلة	
	العدد	%من اجمالى العينة
حاصل على نظام للجودة	21	70
فى طريقها للحصول على الجودة	6	20
غير حاصل على نظام للجودة	3	10
الإجمالى	30	100

المصدر :جُمعت وحُسبت من استبيان البحث الميداني في عام.2022

جدول 5: أهم معايير الجودة المطبقة فى عينة الدراسة

أسم معايير الجودة المطبق	عدد الشركات المطبقة	الأهمية النسبية(%)
إدارة الجودة الشاملة(الأيزو)	8	27
معايير اليورو جاب الأوربى	9	30
شهادةBRC	5	16
شهادةIFS	2	7
كل ما سبق	3	10
لاتطبق	3	10
الإجمالى	30	100

المصدر :جُمعت وحُسبت من استبيان البحث الميداني في عام.2022

جدول 6 أثر تطبيق معايير الجودة على التكاليف فى عينة الدراسة

البيان	أوافق		غير موافق	
	العدد	%	العدد	%
تطبيق معايير الجودة تؤدى إلى زيادة التكلفة المستهدفة	27	90	3	10
أثر معايير الجودة على مدى الأنباء والمعلومات الخاصة بالإنتاج.	24	80	6	20
هل معايير الجودة تؤدى إلى توفير المعلومات السوقية المختلفة.	28	93	2	7
أى من التكاليف التالية تؤثر على تطبيق مواصفات الجودة				
-إرتفاع تكاليف الخدمات	24	80	6	20
-إرتفاع الأجور	27	90	3	10
-إرتفاع التكاليف التسويقية المباشرة	26	87	4	13
-إرتفاع التكاليف التسويقية غير المباشرة	28	93	2	7
المتوسط*	%87.4		%12.6	

(*)المتوسط الهندسى المصدر : جمعت وحسبت من أستمارة الإستبيان بعينة الدراسة.

جدول 7 : أثر تطبيق معايير الجودة على الأرباح

أثر التطبيق	عدد الشركات	%لعينة الدراسة	نسبة الزيادة
زيادة أرباح الشركة	18	%60	%25
تقليل الأخطاء أثناء مرحلة الإنتاج	17	%57	%30
زيادة الحصة السوقية وفتح أسواق جديدة	16	%53	%10-15
تقليل نسبة الفرزة	15	%50	%20-30
زيادة سعر التصدير	14	%47	%30
زيادة سعر المنتج	14	%47	%20
زيادة الإنتاج	16	%53	%15-20
زيادة الصادرات	16	%53	%35
المتوسط*	-	%53	%26

(*)المتوسط الهندسى.المصدر :جمعت وحسبت من إستمارة الإستبيان الخاصة بعينة الدراسة.

جدول 8: الأثر الفعلى لتطبيق معايير الجودة على محصول البطاطس

المتغيرات	قبل تطبيق الجودة المتوسط* علي اي اساس تم تقديره ؟؟؟؟	بعد تطبيق الجودة المتوسط	الانحراف المعيارى	t- test	معدل التغير%
الإنتاج طن/فدان	13	17	1.4	11.3**	30.8
التكاليف بالألف جنيه	35	44	2.4	15.2**	25.7
الأسعار بالجنيه	3000	4000	293	13.6**	33.3
الأرباح بالألف جنيه	4	24	2	40**	500
عائد الجنيه على الطن	308	1400	72.7	63.7**	355

المصدر :جمعت وحسبت من استمارات الاستبيان المتوسط الفرضى **معنوى عند مستوى 0.01

جدول 9: الأثر الفعلى لتطبيق معايير الجودة على محصول البصل

المتغيرات	قبل تطبيق الجودة المتوسط*	بعد تطبيق الجودة المتوسط	الانحراف المعيارى	t- test	معدل التغير%
الإنتاج طن/فدان	20	25	1.9	10.4**	25
التكاليف بالألف جنيه	15	25	1.9	20.7**	66.7
الأسعار بالجنيه	3000	5500	487	18.5**	83
الأرباح بالألف جنيه	45	112.5	87.4	3.7**	150
عائد الجنيه على الطن	2250	4500	447	19.6**	100

.المتوسط الفرضى << معنوى عند مستوى. 0.01 المصدر :جمعت وحسبت من إستمارات الإستبيان.

جدول 10: الأثر الفعلى لتطبيق معايير الجودة على محصول البرتقال

المتغيرات	قبل تطبيق الجودة المتوسط*	بعد تطبيق الجودة المتوسط	الانحراف المعيارى	t-test	معدل التغير%
الإنتاج طن/فدان	12	18	1.4	17**	50
التكاليف بالألف جنيه	26	35	2.4	14.9**	34.6
الأسعار بالجنيه/للطن	4000	5500	4.3	12.3**	37.5
الأرباح بالألف جنيه	48	64	2	88.8**	33.3
عائد الجنيه على الطن	1833	3550	61.5	111.6**	93.7

*المتوسط الفرضى .معنوى عند مستوى. 0.01 المصدر :جمعت وحسبت من استمارات الاستبيان

جدول 11 :الأثر الفعلى لتطبيق معايير الجودة على محصول العنب

المتغيرات	قبل تطبيق الجودة المتوسط*	بعد تطبيق الجودة المتوسط	الانحراف المعيارى	t- test	معدل التغير%
الإنتاج طن/فدان	10	14	1.2	13.7**	40
التكاليف بالألف جنيه	30	45	1.5	38.7**	50
الأسعار بالجنيه/للطن	6000	7500	146.7	38.2**	25
الأرباح الألف جنيه	32	60	3	39.7**	87.5
عائد الجنيه على الطن	3200	4285	258.8	17**	34

* **المتوسط الفرضى معنوى عند مستوى. 0.01

جدول 12: الأهمية النسبية لأهم المشكلات الإنتاجية

المشكلة	عدد المصدرين	الأهمية النسبية للمشكلة%
تذبذب الإنتاج المحلى	28	25
عدم إنتاج أصناف مناسبة لذوق المستهلك الخارجى	26	23
المنتج غير حاصل على معايير الجودة أيزو أو يورو جاب	24	21
عدم انتظام التوريد عند التعاقد مع المزارعين	22	19
عدم الإلتزام بالمواصفات العالمية	14	12

المصدر :جمعت وحسبت :من استمارة الإستبيان الخاصة بعينة الدراسة.

جدول 13: الأهمية النسبية لأهم المشكلات التسويقية

المشكلة	عدد المصدرين	الأهمية النسبية%
إرتفاع تكاليف النقل إلى الميناء التصديرى	30	26
عدم خبرة المزارعين بمواصفات الجودة	26	23
عدم وجود محطات فرز وتعبئة كافية	20	17.5
إرتفاع تكاليف النقل إلى محطات الفرز	20	17.5
عدم وجود مكان للتبريد والتخزين	18	16

المصدر:جمعت وحسبت من استمارة الإستبيان بعينة الدراسة

جدول 14: الأهمية النسبية لأهم المشكلات التمويلية

المشكلة	عدد المصدرين	الأهمية النسبية%
وجود مخاطرة كبيرة فى العمل الزراعى	28	27
عدم وجود بنوك متخصصة لتمويل الصادرات	27	25
رفع الدعم والضمان عن المحاصيل التصديرية	26	24.5
نسبة الفائدة العالية على القروض فى البنوك	25	23.5

المصدر:جمعت وحسبت :من استمارة الإستبيان الخاصة بعينة الدراسة.

جدول 15: الأهمية النسبية لأهم مشكلات الجودة فى عينة الدراسة

المشكلة	عدد المصدرين	الأهمية النسبية%	الترتيب
عدم وجود عمالة مدربة	30	24	الأول
إرتفاع تكلفة الحصول على معايير الجودة	28	22.5	الثانى
عدم توافر المعلومات اللازمة عن الجودة	28	22.5	الثالث
إنخفاض المحطات والمزارع المطبقة لمعايير الجودة	26	21	الرابع
عدم وجود شركات مانحة للمعايير	12	10	الخامس

المصدر:جمعت وحسبت :من إستمارة الإستبيان الخاصة بعينة الدراسة،2022

جدول 16: أهم الحلول المقترحة للمشاكل الواردة فى عينة الدراسة

أثر التطبيق	عدد الشركات	الأهمية النسبية%
إنشاء وإقامة مراكز ودورات تدريبية لتدريب العمالة الزراعية	30	23
إنشاء مكاتب لتسجيل الجودة تتبع وزارة الزراعة	27	21
تقديم الدعم التصديرى عند التصدير	26	20
لابد من وجود ضمان لإسترداد قيمة الصادر	25	19
إجراء الدعاية والإعلان بما يتناسب للصادرات الزراعية المصرية	24	18
توفير معلومات عن أذواق المستهلكين ومتطلبات الجودة	22	17

المصدر:جمعت وحسبت :من استمارة الإستبيان الخاصة بعينة الدراسة عام 2022.

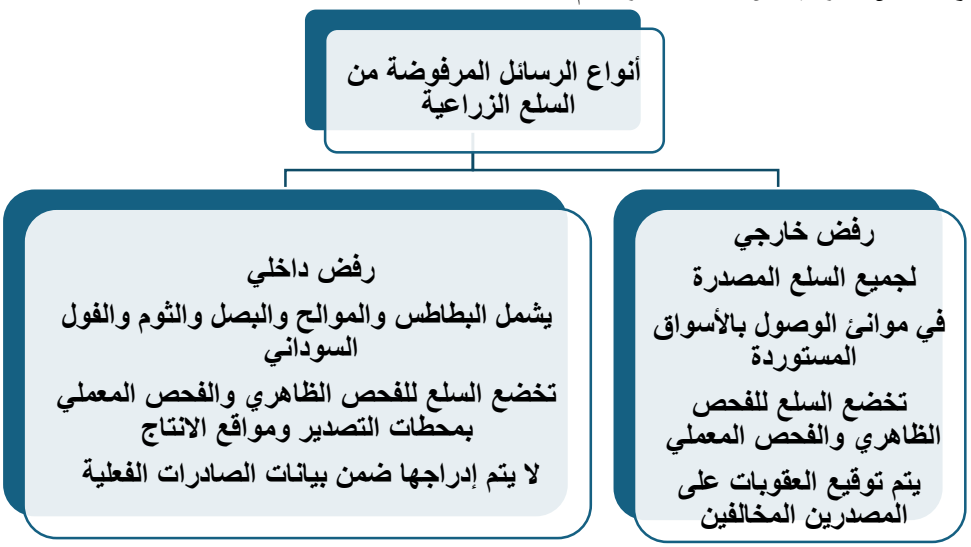

شكل 1: أنواع شحنات السلع الزراعية المرفوضة من حيث مكان الرفض

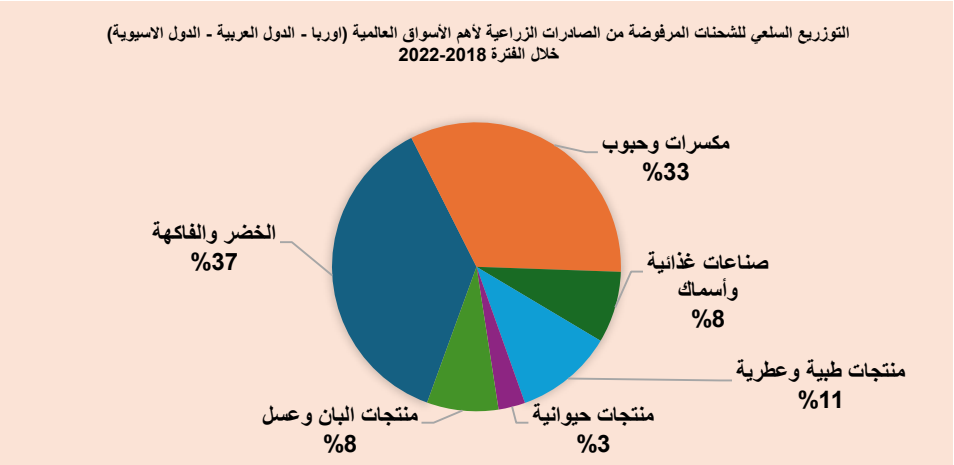

شكل 2 :التوزيع السلعي للشحنات المرفوضة للصادرات المصرية من السلع الزراعية الطازجة والمصنعة للأسواق العالمية (أوروبا- الدول العربية والآسوية) كمتوسط للفترة 2018-2022

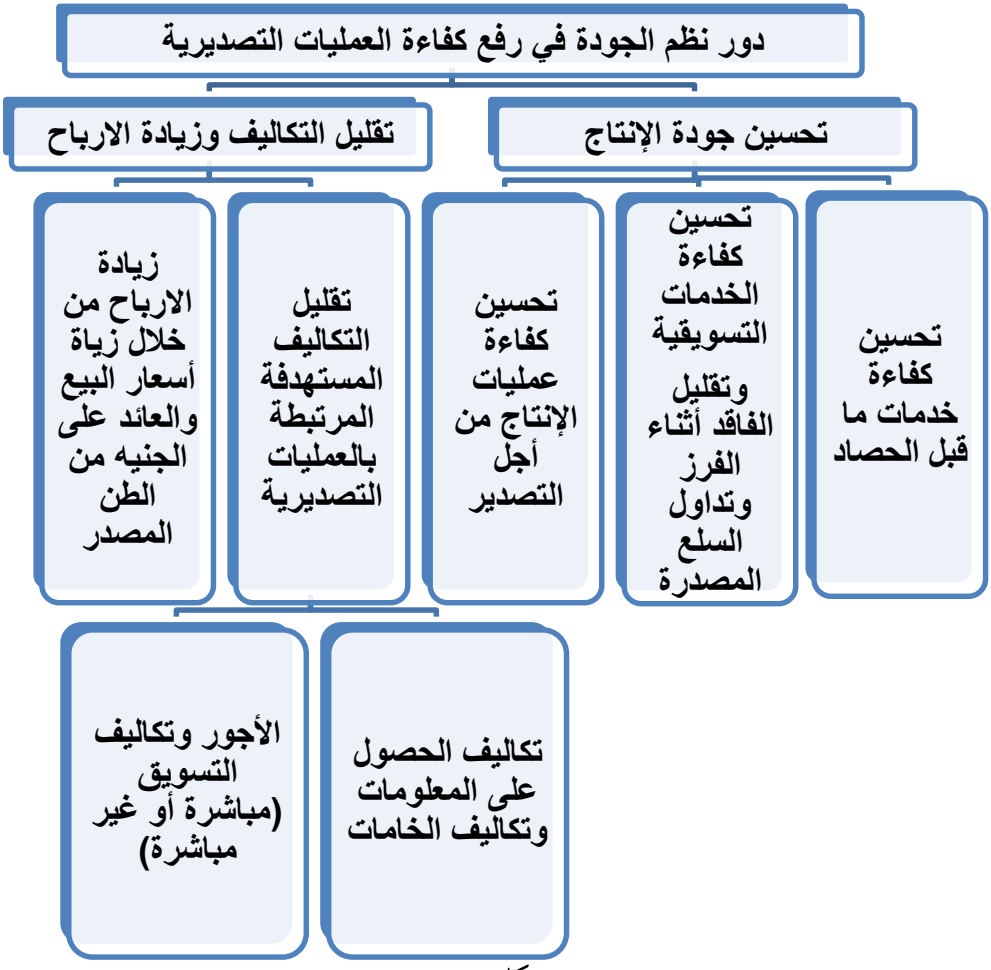

شكل 3

The Economic Impacts of Applying Global Quality Standards on Enhancing Market Access and Reducing Rejection Rates of Egyptian Agricultural Export

H. H. Hanafy, SH. A. Abd EL Momen, and M. M. Negm *

Department of Agricultural Economic, Faculty of Agriculture, Al-Azhar University, Cairo, Egypt.

* Corresponding author E-mail: negm.n2060@gmail.com (M. Negm)

ABSTRACT:

This research aims to examine and analyze the main causes behind the rejection of Egyptian agricultural export consignments, based on a field survey of a sample of exporters operating in the agricultural export sector in 2022. A structured questionnaire was used to collect data, and the problems were categorized into four main groups: production issues, marketing issues, financial issues, and quality standards compliance issues. The findings revealed that the most significant production problems were the inconsistency of local supply and the lack of consumer-preferred varieties. Marketing challenges were led by high transportation costs and the shortage of adequate sorting and packing facilities. Financially, exporters suffered from the absence of specialized export-financing banks. In terms of quality compliance, the main barriers were the lack of trained labor and the high cost of obtaining international certifications. The study recommends establishing training centers for agricultural labor, setting up government-affiliated quality registration offices, and offering export support based on product quality rather than quantity. It also highlights the importance of providing financial guarantees for exporters and enhancing market intelligence systems to better understand foreign consumer preferences.

Keywords: Quality Standards; Agricultural Exports; Rejection Rates.